الاصلاح الزراعى فى مصر (١)

يسرنى أن أقف بينكم الآن لأبين باختصار مدى النهضة الزراعية والاصلاح الحديث الذى أدخل فى مصر الزراعية ذات التاريخ القديم المجيد.

(١) موضوع ألقاه فى المؤتمر الزراعى الدولى الرابع عشر ببوخارست (١٩٢٩) حضرة صاحب العزة جلال فهيم بك وقد انعقد هذا المؤتمر فى ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ يونيه سنة ١٩٢٩ ببوخارست عاصمة رومانيا تحت رعاية مجلس الوصاية على عرش رومانيا ورياسة شرف رئيس الحكومة الرومانية . وقد ندبت الحكومه المصرية حضرته كما ندبت أيضا حضرة فتح الله افندى حنانه الملحق الزراعى برومانيا لتمثيل مصر فى المؤتمر المذكور . وفى المؤتمر الدولى الثالث عشر الذى عقد فى روما فى مايو سنة ١٩٢٧ كان عدد المندوبين المصريين أربعة وهم حضرات البكوات والأفندية جلال فهيم . محمد على ناصر . عبد السلام أحمد . وسكرتير مفوضية روما وقد انتخب جلال بك نائبا للرئيس .

وقد قسمت الأعمال فى هذا المؤتمر الى سبعة أقسام ألفت لبحثها سبعة لجان . بينما كانت أعمال المؤتمر الثالث عشر الذى عقد فى روما مقسمة الى ست لجان فقط .

وقد تقدم جلال فهيم بك بكلمة فى حفلة الافتتاح حيا فيها أعضاء المؤتمر . وتقدم بعد ذلك بكلمة فى الاصلاح الزراعى فى مصر وأخرى عن ذباب الثمار فى القطر المصرى نثبت نصهما هنا لأهميتهما ثم عرض شريطا سينماتوغرافيا يوضح العمليات الزراعية المختلفة التى تجرى فى القطن فى مصر والاحتياطات التى تتخذ للحافظة على انتظام ونقاوة القطن ثم عمليات الحليج . وأخيرا تقدم بكلمة فى حفلة اختتام المؤتمر دعا حضرات الأعضاء للاجتماع فى مصر فى الانعقاد التالى للمؤتمر وقد انتخب نائبا للرئيس كالمرة السابقة .

وفيما يلى برنامج أعمال المؤتمر الرابع عشر الدولى الزراعى ببوخارست باقسامه السبعة .

(١) القسم الأول يبحث فى السياسة الاقتصادية الزراعية وهذه تشمل الاصلاح الزراعى فى رومانيا وتنظيم الأسواق الزراعية وتأثيره على أثمان الحاصلات .

(٢) القسم الثانى يبحث فى الاقتصاد الزراعى وهذا يشمل الحسابات الزراعية وتوحيد أساليبها وتنظيم العمل .

(٣) القسم الثالث يبحث فى التعاون فى العلاقة المباشرة من شركات التعاون الاستهلاكية وشركات التعاون الانتاجية أو المنتجين مستقلين .

(٤) القسم الرابع يبحث فى الانتاج الزراعى ويشمل على تأثير الأحوال الطبيعية على الأساليب الزراعية والاصلاحات العقارية ومكافحة أعداء النباتات ولا سيما الصدأ والحشرات . ثم زراعة العنب وتشمل الاخطار المحتمل وقوعها من جراء التوسع فى زراعة الكروم بأوروبا . والنباتات المنتجة وجعلها أصولا منتخبة والخسائر المنتجة لصناعة النبيذ .

(٥) القسم الخامس يبحث فى الحاصلات الحيوانية ويشمل تأثير الأحوال الطبيعية على أساليب تربية الماشية وأزمة انتاج الخيول وانتاج الصوف ثم فى تربية السمك عن انتاج أسماك المياه العذبة .

(٦) القسم السادس يبحث فى الصناعة الزراعية عن الحالة الحاضرة والمستقبلة لصناعة السكر .

(٧) القسم السابع يبحث فى عبارة القسم النسوى ويبحث فى المرأة فى الريف ونصيبها فى الانتاج الزراعى وأحوالها المعيشية ووسائل اصلاحها .

فقد عرفت مصر قديما بأنها بلد الزراعة ولا عجب أن تعرف بهـذا فمصر هبة النيل وما دام النيل قديما فى مصر فالزراعة قديمة فيه .

إن نهضة مصر الحديثة قد بدأ فجرها فى مصر وعلى يد ساكن الجنان رأس العائلة الملكية الآن محمد على باشا الكبير فى أوائل القرن الماضى ، وان هذا المصلح العظيم يعرف حقا بأنه أبو النهضة العصرية المصرية . فقد تولى أمور مصر والبلد معطلة الموارد خالية من الطرق مضيعة لمياه نيلها تعمها الجهالة ويحوط بها الفقر من جميع نواحيها وتلعب بها أيدى الأهواء والمطامع رغما من جودة تربتها وعظيم مواردها وحسن موقعها وجمال طقسها . وان النيل ذلك النهر العظيم يشق أرضها من رأسها الى قدمها . فأدرك بثاقب فكره مافى هذه البلاد من المزايا . وما يمكن أن تنتج من المحصولات اذا سخرت طبيعتها التسخير النافع فكان من أول عمله أن عنى باصلاح الرى وابتدأ ببناء القناطر الخيرية التى حولت أراضى الدلتا الى جنات تؤتى بمحصولين أو ثلاثة فى العام بعد ان كانت لاتزرع أرضها الا زراعة واحدة فى السنة بعد الفيضان وان نظرة واحدة الى القناطر الخيرية وما أحدثته كافية أن تدل على ثاقب فكر هذا المصلح العظيم . وبعد نظره فى الوقت الذى نشأ فيه .

ثم جلب الى مصر بذرة القطن ذات المحصول الذى أصبحت مصر تعيش عليه كل عيشتها وتعتمد عليـه فى كل حاجاتها . والذى أظهرت الأيام أن مصر أحسن تربة تنميه . وان ماء النيـل أعذب ماء يرويه . وان الانسان لتأخذه الدهشـة ويعتريه الهلع اذا ما تصور ان مصر وسائر أرضها لم تك منبتا لهذا المحصول ولم يكن القطن من صادراتها .

وان من بين الترع التى شقها ترعة المحمودية التى تروى جزءا عظيما من اقليم البحيرة ومدينة الاسكندرية .

وكان من الذين خلفوه فى عرشه سعيد باشا وكانت عنايته بالفلاح عظيمة . فقد كان الفلاح قبل زمنه لا يملك من الأرض شيئا . وكانت أراضى مصر كلها احتكارات فمحا هذه الاحتكارات بالقانون الذى أصدره فى سنة ١٨٨٥ وأصبح ذلك الفلاح المصرى مالكا حقيقيا للأرض التى يزرعها .

فأما عناية اسماعيل بمدن مصر ومحضرها فى الزراعة فحدث عنها ولا حرج. فقد حفر أكثر من مائتى ترعة . وأنشأ آلاف الأميال من الطرق الزراعية فى أنحاء القطر وأقام على الترع والأنهار ما لا يقل عن خمسمائة قنطرة أهمها كبرى قصر النيل . وأصلح من الأطيان مالا يقل عن مليون ونصف فدان (ايكر) كما عنى بانشاء الجنائن والمتنزهات وأكثر من جلب أنواع كثيرة من الأشجار والفواكه .ولا شك بأن هذا الحاكم الممتاز كان من عظماء المصلحين .

وقد استمرت مصر تخطو خطواتها نحو الاصلاح فأخذت فى انشاء المصارف وتنظيم الرى فأنشأت لذلك قناطر زفتى وقناطر أسيوط وقناطر اسنا وخزان أسوان العظيم الذى هو من أعظم ما شيدت يد الانسان والغرض منه توفير المياه اللازمة لجميع أراضى مصر المزروعة وقت الصيف حيث تكون المياه شحيحة وقد صار تعليته بعد ذلك . وتم بفضل هذا الخزان تحويل نحو مليون فدان من رى الحياض بمصر الوسطى الى رى صيفى يزرع فيها محصولان أو ثلاثة فى السنة بدلا من محصول واحد . عاد هذا على البلاد بفائدة تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات .

ومنذ أن تولى الملك حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الأول خطت مصر فى عهده و بفضل ارشاداته خطواتها الزراعية الواسعة و زادت حاصلاتها بنسبة كبيرة ولا أدل على ذلك من أن أعلا ما وصل اليه دخل الحكومة من الضرائب قبل حكمه كان ٢٠ مليونا من الجنيهات بينما بلغ تحت اشرافه وعلى عهده الميمون حوالى الأربعين مليونا فى الوقت الذى لم تفرض على مصر ضرائب جديدة ولم ترتفع نسبة الضرائب المقررة من قبل .

وقد كان لعنايته بالزراعة أثر كبير فى تقدمها . ظهر هذا التقدم الزراعى محسوسا فى المعارض التى أقيمت تحت رعايته فى القاهرة سنة ١٩٢٦ وفى غيرها من أمهات المدن الكبيرة فى مصر .

وقد نبه حكومته برسم سياسة زراعية ناجحة تم تنفيذ الكثير منها والمستقبل القريب كفيل بتنفيذ الباقى وانى ذاكر فيما يلى أهم ما تم تنفيذه أو جارى العمل فيه .

١ — تحسين مرتبة الحاصلات المصرية والعمل على زيادة غلة الفدان (أيكر) منها :

قد زادت العناية باعلاء مرتبة الحاصلات المصرية وتوصلت وزارة الزراعة بطرق التربية العلمية والانتخاب الدقيق وبمعاونة مصلحة الأملاك وبعض المزارعين فى استنكار سلالات فاخرة من الأقطان طويلة التيلة وقصيرتها وفى إيجاد سلالات جديدة وكذلك فى تحسين السلالات الموجودة .

وأمكن للآن استنباط أصناف ممتازة من القطن المصرى فى جودة تيلتها وفيما يعطيه من محصول وافر كالنهضة والمعرض وسخا ٤ وجيزة ٧ للوجه البحرى وأشمونى جديد وجيزة ٣ وجيزة ٧ للوجه القبلى . والعمل قائم فى تحسين أصناف القطن الأصلية وتوزيعها على الزراع .

وقد سنحت الفرص بانعقاد مؤتمر القطن الدولى فى مصر سنة ١٩٢٧ للالمام بشكاوى الغزالين الخاصة بالقطن المصرى وتألفت لجنة دائمة مشتركة من ممثلى الممالك التى تستهلك القطن المصرى وممثلى الزراع والتجار المصريين للنظر من وقت الى آخر فى المسائل المتعلقة بالقطن المصرى وأدت هذه اللجنة خدمات قيمة بالاتصال مع المنتجين والغزالين والتغلب بذلك على الصعوبات التى تعترض الفريقين .

وقد درس أيضا موضوع تحسين مرتبة الأرز المصرية واستعين فى ذلك بآراء الخبراء وبالأخص فى موضوع عملية ضرب الأرز وحصاده ودراسه . وتدرس فى الوقت الحاضر الخطط اللازمة لضمان نضج البصل الذى يصدر الى الخارج وفرزه والعمل على إيجاد سلالات جديدة تكون أكثر غلة وأحسن نوعا حتى يمكن بذلك أن يحتفظ هذا المحصول المهم بمركزه الحالى الممتاز فى أسواق أوربا وأمريكا .

٢ — المساعدات المالية :

ان الحكومة المصرية ترى دائما من واجبها أن تمد الزراع بكل مساعدة مالية ممكنة فانها تعطى البذور والأسمدة بالأجل وفى أكثر من مرة تدخلت الحكومة فى سوق القطن بقصد المحافظة على مصالح الزراع كما أنه قد أعطيت

سلف بضمان الأقطان لمنع بيعها بأبخس الأسعار وتنظر الحكومة الحاضرة مشروعا لتسليف الزراع ما يلزم لنفقات الزراعة حتى تتشلهم من براثن المرابين. كما أنها خصصت اعتمادا أوليا مقداره مليون من الجنيهات لاقراض الجمعيات التعاونية بفائدة ٤ ٪ .

كذلك تدرس الآن مشروعا لتسليف كبار الزراع بفائدة قليلة تساعدهم على استحضار ما يلزمهم من الآلات واصلاح الأراضى اذا ما تمت مشروعات الرى الكبرى التى سيأتى ذكرها بعد :

٣ — سن قانون منع خلط أصناف القطن :

لم تبلغ مصر المكانة الخاصة الفريدة التى بلغتها بين الأقطار التى تنتج القطن الا لأنها تزرع وتنتج أحسن أصناف القطن طويلة التيلة المعروفة فى العالم اجمع . ومحافظة على هذه المكانة الممتازة التى بلغها القطن المصرى وعلى شهرته العالمية أن يعتريها ما يزعزعها بسبب ما يقع من التجار وغيرهم من خلط أصناف القطن المختلفة وخصوصا خلط الأصناف الواطية بصنف السكلاريدس الممتاز مدفوعين الى ذلك بعظم الفرق بين ثمن السكلاريدس هذا وثمن الأصناف الأخرى الواطئة . قد سن قانون لمنع خلط أصناف القطن حتى يمنع الانحطاط أن يتسرب اليها .

٤ — سن قانون مراقبة بذرة القطن :

ان هذا القانون يجعل كل بذور القطن المخصصة للتقاوى تحت مراقبة وزارة الزراعة ويحول بين الزراع وبين الضرر الذى يلحقهم من شراء بذور رديئة مكونة من خليط من أصناف عديدة . كما كفل القانون الاشراف على تجار التقاوى وعلى صناعة عصر البذرة دفعا لخطر بيع البذرة المعدة للعصر لاستعمالها للتقاوى .

ومضت الوزارة فى تنفيذ هذين القانونين للآن مدة ثلاث سنوات تنفيذا دقيقا أمكن به إيقاف التدهور الذى كانت أصناف القطن مهددة به وأكثر من ذلك فقد زادا فى جودة الأصناف الحالية ونقاوتها زيادة أحس بها الغزالون

أنفسهم كما يثبت ذلك من تقارير مؤتمر القطن ولجنة القطن الدولية وما كتبه عن ذلك كبار المشتغلين بتجارة الأقطان .

٥ — سن قانون حصر المساحة القطنية وتحديدها بثلث الزمام المزروع محافظة على خصوبة الأراضي المصرية أن تضعف بتوالى زراعة القطن المنهكة للتربة من جهة وللعمل على زيادة مساحة الحبوب والحاصلات الغذائيه من جهة أخرى .

ولا يخفى أن الرواج فى مصر فى أى سنة من السنين يتوقف الى حد بعيد على أثمان محصول القطن وهى غير ثابتة تتأثر بعوامل عالمية لا قبل لمصر بدفعها فاعتماد المصريين على محصول القطن دون سواه يجعل ثروتهم ورخاءهم مهددين فى كل لحظة وآن ، لذلك رأت الوزارة بسن هذا القانون أن تفسح المجال للزيادة فى المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والحاصلات الأخرى وكذلك الفواكه والخضراوات حتى تعوض هذه على مصر ما قد يصيبها من ويلات تدهور أسعار القطن .

ومما لا شك فيه أنه باستمرار العمل بهذا القانون ستزيد على ممر السنين خصوبة التربة وتوفر الحبوب حتى تصبح كافية لتموين القطر بل وللتصدير الى الخارج أيضا .

٦ — قانون تجارة الأسمدة والمخصبات :

تستورد مصر سنويا من الأسمدة ما تقدر قيمته بملايين الجنيهات ولقد سن قانون لمنع غش الأسمدة والمخصبات يضمن للزراع سمادا نقيا ، به من العناصر المفيدة ما يتناسب مع الثمن الذى يدفعه الزراع فيه .

٧ — سن قانون التلقيح الاجبارى لمواشى الفصيلة البقرية للوقاية من الطاعون البقرى وبذلك تصبح مواشى هذه الفصيلة فى مصر ذات مناعة من هذا المرض الذى طالما فتك بالعدد الكثير من مواشيه .

٨ — تحسين تربية المـاشية بنوع عام وتحسين تفريخ الطيور الداجنة بنوع خاص :

وذلك بايجاد نماذج عملية يستطلع منها المزارع الطريقة العملية الفنية المثلى لتحسين نتاج الماشية والطيور والدواجن وبايجاد طلائق ذات سلالة معروفة للنزو على اناث مواشي الاهالى ، وبتوحيد سلالات نسل المواشي المصرية حتى لا تصير خليطا ولا يتدهور النوع وينحط ، وكذلك بحفظ السجلات لهذه السلالات .

٩ — سن قانون التعاون الزراعى :

ولقد وجهت عناية كبيرة الى ضرورة تحسين الصرف والعمل سائر فيه باضطراد وسيحل قريبا اليوم الذى تكون فيه جميع المصارف الكبرى فى الوجه البحرى مجهزة بمحطات كهربائية وطلمبات تشتغل عليها لدفع المـاء منها الى البحر الأبيض المتوسط . والعمل يسير على جناح السرعة فى تطهير المصارف الكبرى بالكراكات وعما قريب يهبط منسوب الماء فيها وفى هذا مصـلحة عظيمة وفائدة كبيرة لحفظ خصوبة أراضى الوجه البحرى .

وان مصر من البلاد المزدحمة بالسكان بالنسبة للساحة المزروعة فيها التى لا تزيد على ٥ ½ مليون فدان (أيكر) . وبهـا من السكان الآن نحو ١٤ مليون نفس . وسوف تضيق بأهلها قريبا اذا لم يحصل تدبير من الآن لزيادة مياه الرى ليمكن استصلاح كثير من الأراضى البائرة . ولقد خصصت الحكومة ٢٤ مليون جنيه تصرف لهذا الغرض فى مدى العشر سنوات القادمة فتبنى بهـا خزانات وتقوى بها قناطر فتتوفر بذلك مياه تكفى لاستصلاح نحو ٤٠٠ الف فدان أراض بائرة بشمال الدلتا ولتحويل ٨٠٠ الف فـدان من الرى المعروف برى الحياض الى رى المشروعات بالترع فيمكن زراعة محصولين أو ثلاثة فى السنة فى الأرض الواحدة بدلا من محصول واحد . هذا فضلا عن ضمان التوسع فى زراعة الأرز وعن توفير المياه لكل الأراضى وخصوصا فى الصيف حيث تشح المياه وتكثر شكاوى المزارعين . فتتحسن مناوبات الرى ويبكر فى طفى الشراقى . وقد قدرت أرباح الأهالى من الزيادة فى محصول

الأراضى التى ستنتفع من هذا المشروع بنحو ٦ ملايين من الجنيهات المصرية سنويا . أما الفوائد التى تعود على الحكومة من زيادة الضريبة فتقدر سنويا بنحو مليون جنيه .

ان مصر بلاد زراعية قبل كل شئ وان فلاحها المعروف بالنشاط والكد وطول الصبر من قديم الزمان ، قد عنيت الحكومة بحالته الصحية كثيرا وقررت انشاء ١٥٠ مستشفى تقام فى خمس سنوات فى المدن والقرى لعلاجه مما ينتابه من الأمراض والأسقام . كما قررت ان توصل المياه النقية الصالحة للشرب الى جميع القرى محافظة عليه من كثير من الأمراض التى تنتقل عدواها بواسطة المياه الملوثة والتى تسبب خسائر جسيمة فى الأموال والأرواح كالكوليرا والتيفود والبلهارسيا والباراتيفود والدوسنطاريا والنزلات المعوية .

وان الحكومة جارية الآن فى سن قانون للعمال يقيهم الأضرار ويرفه فى العمل عنهم ويضمن لهم كفاية أجورهم . كما سنت قانونا لسرعة ردم البرك والمستنقعات التى تحيق بأكثر القرى فتغمرها أمراضا .

على أن مجهود الحكومة لم يقتصر على العناية بالفلاح بل تناول ماشيته ودواجنه فعملت على اقامة معمل لاستكشاف ما ينتاب هذه الحيوانات والطيور من الأمراض الفتاكة وجهزته بأحدث الآلات وعهدت بادارته الى أخصائيين نابهين . وقد توصلوا حتى الآن الى استكشاف الكثير من هذه الأمراض وطرق مقاومتها وعلاجها .

هذا أيها السادة مجمل لما هو الآن فى مصر من الاصلاح الزراعى . وانى على يقين أننا جميعا سنعود الى بلادنا مزودين من هذا المؤتمر بنتائج جليلة تعود على بلادنا بالخير العميم .

جلال فهيم
رئيس مندوبى الحكومة المصرية
وسكرتير عام وزارة الزراعة